الأمم المتحدة

S/2001/588

مجلس الأمن

Distr.: General
14 June 2001

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم طيا رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية جمهورية العراق وكالة المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بخصوص موقف العراق من القرار السعودي بمصادرة خط أنبوب النفط الخام العراقي.

يؤكد السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وكالة في رسالته بأن هذا القرار السعودي الذي جاء خدمة للأهداف الأمريكية والبريطانية لا يعدو أن يكون سوى مصادرة غير مشروعة لأموال عراقية ثابتة العائدية للعراق، تمت بقرار سعودي يرتب على المملكة العربية السعودية مسؤولية دولية لكونه يشكل استيلاء غير مشروع على أموال دولة أخرى خرقا لاتفاقية ثنائية ولأحكام القانون الدولي، وأن العراق سيسلك كافة السبل القانونية للمحافظة على أمواله والمطالبة بالتعويضات التي نجمت وتنجم عن ذلك القرار.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. محمد الدوري
السفير
الممثل الدائم

150601 150601 01-41191 (A)
0141191

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والواردة في وثيقة مجلس الأمن S/2001/567 أود أن أبين النقاط الآتية:

١ - إن القرار السعودي بمصادرة خط أنبوب نقل النفط الخام العراقي لا يعدو أن يكون سوى مصادرة غير مشروعة لأموال عراقية ثابتة العائدية للعراق، تمت بقرار سعودي يرتب على المملكة العربية السعودية مسؤولية دولية لكونه يشكل استيلاء غير مشروع على أموال دولة أخرى خرقا لاتفاقية ثنائية ولأحكام القانون الدولي.

إن الغرض من رسالة العراق المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والواردة في وثيقة مجلس الأمن S/2000/869 هو تأكيد تحميل النظام السعودي المسؤولية القانونية عن الضرر الذي أصاب العراق اعتبارا من ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ولحد الآن نتيجة قرار السعودية وقف التصدير في الأنبوب العراقي المار عبر الأراضي السعودية. وهذا التأكيد كان مطلوبا في ضوء استمرار النظام السعودي في الإضرار بمصالح العراق. وسيظل العراق يؤكده ويؤكد على النتائج القانونية المترتبة عليه، آخذا بالعلم أن النظام السعودي لم يكتف بغلق الأنبوب وحرمان العراق من تصدير نفطه من خلال الأنبوب، بل قام بالاستيلاء على حصة العراق من تصدير النفط التي حددتها الأوبك، وقام بضخ النفط إلى السوق العالمية متجاوزا حصته التي حددتها الأوبك. وبذلك فقد كان النظام السعودي ولا يزال هو المستفيد من فرض نظام العقوبات الشاملة، بينما تضررت دول كثيرة في العالم ومن ضمنها دول مجاورة للعراق نتيجة تطبيقها نظام العقوبات المفروض على العراق.

٢ - إن الفقرتين ١٦ و ١٨ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) اللتين تستند إليهما الحكومة السعودية في تبرير قرارها، لا توفران أي سند قانوني للقرار السعودي. وبالتالي فإن القرار المذكور الذي قضى بمصادرة أنبوب نفط الخام العراقي، يُعد باطلا بموجب القانون الدولي وأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما يشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية.

٣ - تذكر الرسالة السعودية إن قرار السعودية بالاستيلاء على خط أنابيب النفط الخام العراقي سببه استمرار الحكومة العراقية ''في التهديد واقتراف العدوان ملحقة بذلك أضرارا بالغة بأرواح وممتلكات الشعب السعودي''. إن النظام السعودي وهو يدعي كذبا أن العراق يواصل تهديد السعودية والعدوان عليها، يعرف قبل غيره أن العراق لم يهدد السعودية ولم يرتكب أيا من أعمال العدوان عليها، والعكس هو الصحيح، فعشرات الطائرات الحربية

الأمريكية تنطلق يوميا من قواعد لها في السعودية لتغير على العراق، مع الطائرات البريطانية التي تنطلق من قواعدها في الكويت وتستخدم أيضا الأجواء السعودية، وتدمّر المنشآت المدنية وتقتل المئات من المدنيين، وأغلبهم من النساء والأطفال في خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويبدو أن النظام السعودي استمرأ اللعبة الأمريكية التي تقضي بتشويه صورة العراق من أجل تبرير الجرائم التي ترتكب ضده.

٤ - ومن المفيد التأمل في توقيت إعلان السعودية عن قرصنتها واستيلائها غير المشروع على ممتلكات عراقية خالصة. إن هذا التوقيت يكشف الطبيعة التحريضية والاستفزازية للسياسة السعودية تجاه العراق التي تستند إلى أسباب مفتعلة. إن هذه السياسة تهدف إلى خلق وضع غير مستقر في المنطقة، واختلاق وتأجيج صراعات جانبية خدمة للأهداف الأمريكية البريطانية التي تعمل بدون كلل في مجلس الأمن لفرض المزيد من القيود على العراق. وقد تأكد هذا التوجه السعودي في توقيت توجيه الرسالة السعودية هذه، والتي هي جوابا على رسالة وجهها العراق قبل تسعة أشهر بالضبط، كما تأكد أيضا من قيام السعودية بتوجيه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١ (الوثيقة S/2001/547) ضمنتها ادعاءات على قيام قوات حرس الحدود العراقية بإطلاق النار والتوغل في الأراضي السعودية وهي ادعاءات نفاها العراق جملة وتفصيلا في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

ونظرا لما يشكله القرار السعودي من ضرر بالغ فإن العراق سيسلك كافة السبل القانونية للمحافظة على أمواله والمطالبة بالتعويضات التي نجمت وتنجم عن ذلك القرار.

أرجو من سيادتكم تأمين تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الخارجية وكالة